الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملـتقى الوطـــني الأول حـــــــول:
الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية
يومي 24 و25 أفريل 2018

مكافحة الفساد الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

أولاد زاوي عبد الرحمن	حجاب إكرام	طيوب حسين
محمد الشريف مساعدية -سوق أهراس	المركز الجامعي عبد الله مرسلي – تيبازة	جامعة محمد خيضر – بسكرة
Ouledzaoui80@gmail.com	Ikram.koka04@gmail.com	tayoubhocine@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه مكافحة الفساد الاقتصادي من خلال بناء استراتيجية متكاملة وشاملة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها واتجاهاتها المختلفة، باعتبار أن الفساد الاقتصادي يخلف آثار سلبية خطيرة ويرهن مصالح وحقوق الأجيال المستقبلية، حيث يؤدي إلى نقص الفعالية والكفاءة الاستخدامية للموارد الاقتصادية وعدم الاستغلال العقلاني والرشيد لها، وهذا ما يعرقل النمو الاقتصادي المستدام.

الكلمات المفتاحية:

الفساد الاقتصادي، التنمية المستدامة، استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي.

Abstract:

This Study aims at highlighting the role played by combating economic corruption by building an integrated and comprehensive strategy to achieve sustainable development in its different dimensions and directions, considering that economic corruption has serious negative effects and foresees the interests and rights of future generations. This leads to inefficiency and efficient use of economic resources and rational exploitation, and this is what hampers sustainable economic growth.

Key Words :

Economic corruption, sustainable development, Strategy for combating Economic Corruption.

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الفساد الاقتصادي إحدى الآفات المستعصية التي تهدد الدول والمجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة، ولكن بدرجات متفاوتة، بحسب الخصوصية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه المجتمعات، ويعتبر الفساد أهم وجه من أوجه غياب الحكم الراشد والسبب الأول في فشل معظم التجارب والمشاريع التنموية في العالم وخاصة في البلدان النامية، وانتشار وتفاقم الأزمات المالية والاقتصادية من خلال سوء تسيير الموارد المتاحة والتخفيض من الكفاءة والفعالية الاستخدامية لها، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الآثار التي يخلفها على الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة، فهو يعتبر معرقلا رئيسيا في تجسيد مسيرتها ويتسبب في تدمير مقوماتها سواء ما تعلق بالرأسمال البشري أو المالي أو الطبيعي.

ومن هذا المنطلق فانه لابد من البحث في أهم الآليات والإجراءات المتخذة من طرف الدول لمكافحة هذه الظاهرة من خلال توفير مؤسسات قوية وفعالة لمكافحة الفساد والوقاية منه، بالإضافة إلى توفر الإرادة السياسية لدى الحكومات وحرصهم على إشراك كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني في مكافحتها.

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف تساهم مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة؟

وقد تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما المقصود بالفساد؟ وما هي أهم مسبباته؟

-ما هي التنمية المستدامة؟ وما هي أهم أهدافها؟ وفيم تتلخص أهم أبعادها؟

-كيف يمكن أن يؤثر الفساد الاقتصادي على التنمية المستدامة بمختلف أبعادها؟ وما هي مرتكزات بناء استراتيجية شاملة لمكافحته؟

وللإجابة عما سبق تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الأدبيات النظرية للفساد والتنمية المستدامة؛

المحور الثاني: دور مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

تتأتى أهمية هذه الدراسة من خلال مجموعة العناصر التالية:

-انتشار ظاهرة الفساد الاقتصادي في مختلف الأقطار، ومساهمته في خلق العديد من المشاكل التنموية؛

-الدور الفعال الذي تلعبه التنمية المستدامة كهدف استراتيجي بالنسبة لمختلف الاقتصاديات؛

-المساهمة بتقديم مجموعة من التوصيات تساعد في معالجة القضايا التي تتعلق بالفساد الاقتصادي وتعيق عملية التنمية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى ملامسة النقاط التالية:

-تسليط الضوء على ظاهرة الفساد الاقتصادي، ومحاولة تشخيصها وتحليل أسبابها وأشكالها المختلفة؛

-تبيان الآثار السلبية للفساد الاقتصادي على مختلف أبعاد واتجاهات التنمية المستدامة؛

-محاولة إيجاد حلول المناسبة لاستئصال الفساد الاقتصادي والحد منه، فهذا يعد مطلب ضروري لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

أولا: الأدبيات النظرية للفساد الاقتصادي والتنمية المستدامة

1.مفهوم الفساد

تعرفه منظمة الشفافية الدولية على انه: "إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة إلى المحسوبية".[1]

يعرفه البنك الدولي بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، والكسب يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المنظمة للعمل".[2]

أما تعريف صندوق البنك الدولي فهو" علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف للاستفادة من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين، كما يميز بين حالتين من الفساد، الأولى تتم بقبض الرشوة عند تقديم الخدمة الاعتيادية المشروعة والمقررة، أما الحالة الثانية فتتمثل في قيام الموظف بتامين خدمات غير مشروعة وغير منصوص عليها ومخالفة للقوانين مقابل تقاضي الرشوة كإفشاء معلومات سرية، أو إعطاء تراخيص غير مبررة أو القيام بتسهيلات ضريبية وإتمام صفقات غير شرعية وغيرها من التعاملات غير القانونية التي يحصل مقابلها المرتشي على مبالغ ومردودات مادية مقابل تسهيلاته التي يقدمها".[3]

ويمكن وضع تعريف شامل للفساد الاقتصادي بأنه سوء استخدام الوظيفة أو المنصب لتحقيق غايات شخصية ومنافع خاصة سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام، حيث يخل الموظف بواجبات وظيفته أو يقوم بأعمال محرمة عليه عن قصد رغم علمه بتعليمات عمله.

2.النظريات المفسرة لانتشار الفساد الاقتصادي

1 .2 النظرية الاقتصادية:

ترجع هذه النظرية الفساد الاقتصادي إلى البحث عن الريع أو العائد الاقتصادي غير المشروع لتحقيق منفعة خاصة باستخدام وسائل مختلفة مثل الوظيفة أو المنصب المشغول، حيث يرجع الاقتصاديون أسباب الفساد الاقتصادي إلى التفاعل بين الزبائن أي العملاء سواء كانوا قطاعا عائليا أو مواطنين أو سياسيين أو رسميين عموميين، وأفراد آخرين يتصفون بالفساد أي "عارضوا الفساد"، فحسب هذه النظرية الفساد يهدف للبحث عن دخل غير شرعي من خلال أو من وراء نظام العرض والطلب، وتتركز مداخل مقاومة الفساد في هذه النظرية على الإصلاحات الاقتصادية كطريق رئيسي للإصلاح.[4]

2 .2 النظرية السياسية:

لقد تباينت وجهات نظر السياسيين، فمنهم من يرى أن الفساد دالة لنقص المؤسسات السياسية الدائمة وضعف وتخلف المجتمع المدني، لذا فهم يحبذون التدخل السياسي الواعي كأداة أساسية لمقاومة الفساد، وكذلك النظرة لقوة الديمقراطية السياسية والإصلاحات السياسية باعتبارها مؤثرا هاما على التغيرات الدائمة في سلوك الموظفين العموميين للحد من استفحال ممارستهم للفساد.[5]

2. 3 النظرية الاجتماعية:

ترجع النظرية الوظيفية لعلم الاجتماع الفساد إلى وجود خلل في بناء المجتمع ووظائفه الأمر الذي ينعكس سلبا على طبيعة العلاقات والسلوكيات، بالإضافة إلى تردي وتدهور الأوضاع المعيشية لفئات واسعة من المواطنين نتيجة ارتفاع نسبة البطالة والفقر، ما يدفعهم للبحث عن طرق غير مشروعة من اجل مواجهة متطلبات الحياة وغلاء المعيشة.[6]

2. 4 النظرية القانونية:

تشير العديد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الفساد في أبعاده الاقتصادية والإدارية إلى وجود علاقة بين نوع التشريعات المطبقة وظهور مشكلة الفساد، لهذا فالنظرية القانونية ترى انه كلما كانت التشريعات مجحفة أو متخلفة أو منحازة إلى طبقة أو فئة معينة كانت دافعة إلى ظهور الممارسات الاقتصادية والإدارية الفاسدة، كما أن القوانين التي لا تستجيب بكفاءة عالية إلى إحداث المستجدات الاقتصادية العالمية والمعلوماتية تبقى متخلفة ودافعة لممارسات فاسدة للتمكن من إدارة المال والأعمال وتحقيق مكاسب مرتفعة، وكذلك التسيب في تنفيذ هذه القوانين يعتبر عاملا حاسما في ظهور الفساد وانتشاره على نطاق واسع.[7]

3. أسباب الفساد الاقتصادي

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد الاقتصادي وتفشيها في المجتمعات، بالرغم من وجود شبه إجماع على كون هذه الظاهرة سلوك سلبي تحركه المصلحة الذاتية، ولكن هذه الأسباب جميعا تصب في تحقيق عنصرين أساسيين هما:

-الرغبة في الحصول على منافع ومكاسب غير مشروعة؛

-التهرب من الكلفة الواجبة الدفع مثل الضرائب.

وعادة ما ينتشر الفساد ويتغلغل في المجتمعات التي تتصف بما يلي:[8]

-ضعف المنافسة السياسية؛

-نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم؛

-ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسات القمعية؛

-غياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد.

3. 1الأسباب الاقتصادية

يعتبر تردي الأوضاع الاقتصادية في أية دولة الباعث الأساسي للكثير من مظاهر الفساد، ومن أهم الأسباب الاقتصادية نجد ما يلي:[9]

-انخفاض مستوى دخل مرتكب الجريمة الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المحلية، الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له عاجزا عن إشباع حاجاته المعيشية الضرورية، ومن هنا يجد الموظف نفسه مضطرا لتقبل الرشوة ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف دخله؛

-سوء توزيع الثروة والموارد الاقتصادية في المجتمع، حيث توجد فئة قليلة من الأفراد تستحوذ على نسبة كبيرة من الثروة والدخل، بينما نجد أن الغالبية العظمى من المواطنين يعيشون عند خط الفقر أو تحته، ما يؤدي إلى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء مما يؤدي إلى المساعدة على تغذية الميول نحو الفساد؛

-تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والتحولات الاقتصادية من نظام اقتصادي لآخر مثل التوجه من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق؛

-الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات بسبب الحروب والكوارث أو لأسباب سياسية خارجية أو داخلية تؤدي إلى شح في عرض السلع والخدمات وتزايد الطلب عليها وبالتالي ظهور السوق السوداء والتهريب والاتجار بالممنوعات والتبادل غير الشرعي للعملات الأجنبية والغش والتحايل؛

ارتفاع درجة مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي، باعتبار انه كلما ارتفعت درجة سيطرة هذا القطاع على الأنشطة الاقتصادية المتعددة كلما ازداد الميل نحو الفساد، وذلك لما ينطوي عليه القطاع العام من بيروقراطية وضعف عملية الرقابة والمساءلة؛

تحميل الإدارة العامة والقطاع العام بأعباء ومهام جسام تطلبها برامج التنمية الطموحة والمتسارعة، وهذا يستلزم تخويلها صلاحيات واسعة ومدها بموازنات واعتمادات مالية كبيرة، ومن المؤسف أن يتم هذا دون تمكينها من بناء مؤسساتها وتطوير قدراتها وتأهيل كوادرها ضد احتمالات الانحراف والفساد أو إخضاعها للمتابعة والرقابة والمساءلة، فتحميل الإدارة العامة بأعباء تفوق طاقتها ودون رقابة محاسبية أو سياسية أو جماهيرية يعد مناخا ملائما للفساد.

2.3 الأسباب السياسية

تعد الأسباب السياسية لانتشار الفساد والرشوة من أهم الأسباب وأخطرها، حيث تؤكد التجارب والتقارير والدراسات في هذا المجال أن فساد القمة سرعان ما ينتقل للمستويات الأدنى التي تحتمي وتتستر بقياداتها المتواطئة معها حيث تهيمن العناصر الفاسدة على الممتلكات العامة وتتمتع بالسلطات التي تمكنها من استغلالها لمصالحهم الخاصة:[10]

-إساءة استخدام المال العام في الحصول على السلطة السياسية أو الحصانة البرلمانية أو المنصب الحزبين إذ يتم التأثير على الرأي العام من خلال الرشوة الانتخابية من اجل الحصول على الأصوات والفوز في الانتخابات؛

-تميز نظام الحكم بالاستبداد والديكتاتورية وغياب آليات الحكم الراشد والديمقراطية؛

-عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة؛

-ضعف أو غياب الإرادة السياسية لمعالجة حالات الفساد ومحاسبة المفسدين؛

-كثرة تعاقب الحكومات وسرعة دوران القيادات كثيرا ما تحفز السياسيين كالوزراء والمدراء العاملين على انتهاز فرص توليهم لمناصب حساسة بمحاولة الانتفاع قدر المستطاع حتى ولو باستعمال طرق غير مشروعة كالسرقة والاختلاس والرشوة؛

-ضعف دور المجالس التشريعية وعدم وجود معارضة حقيقية وجادة، وهو ما يقلل من فاعلية مساءلة المسؤولين ومحاسبة الفاسدين في النظام السياسي.

بالإضافة إلى العديد من الأسباب الاجتماعية والثقافية الأخرى مثل توظيف الانتماءات الإقليمية والعشائرية والأسرية في التعامل الرسمي وفي الضغط على القيادات لتحقيق مكاسب ومزايا بغير وجه حق وكذلك شيوع الوساطات وتمرس أصحاب النفوذ في استغلال علاقاتهم الشخصية وكذا غياب الوعي وقلة المعرفة لدى العديد من الأفراد بحقوقهم التي يجب توفيرها من طرف الدولة، بالإضافة إلى أسباب إدارية وأخرى قانونية.

4. مظاهر الفساد الاقتصادي

تتعدد مظاهر وصور الفساد حيث لا يمكن حصر هذه المظاهر بشكل دقيق، وعلى العموم يمكن تحديد مجموعة من مظاهر وأشكال الفساد الاقتصادي على النحو التالي:

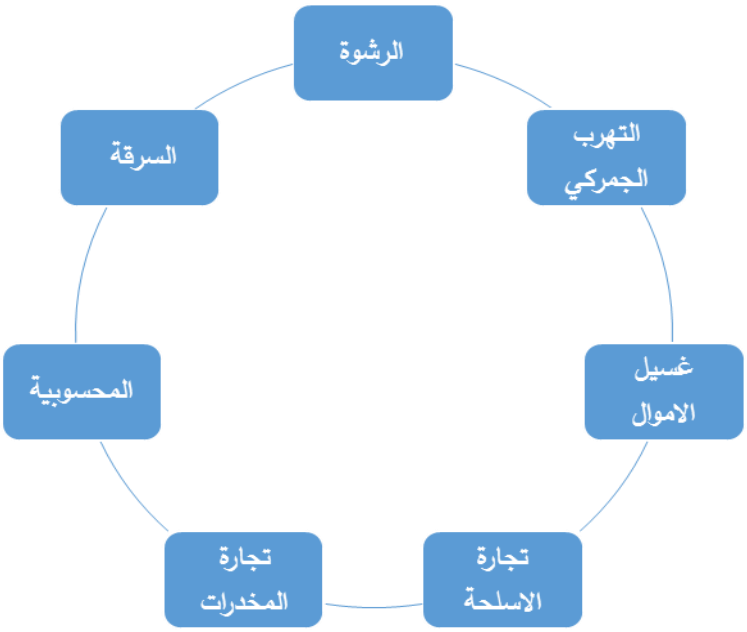

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: سارة بوسعيود، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012-2013، ص 21-23.

5. التنمية المستدامة

هي تأمين طاقات وقدرات ومصادر ونموها للأجيال المقبلة لضمان تخصيص الموارد وبكفاءة بين احتياجات الجيل الحاضر وبين الأجيال اللاحقة وذلك من خلال الموازنة بين الاستهلاك والتراكم في استخدام الموارد الطبيعية للحفاظ على البيئة ومصادرها.[11]

يعرفها المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبورغ عام 2002 على أنها: *الالتزام بإقامة مجتمع عالمي منصف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للمجتمع، حيث يمثل السلام والأمن والاستقرار واحترام الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية واحترام التنوع الثقافي *.[12]

كما تعرفها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية على أنها تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.[13]

بصفة عامة فالتنمية المستدامة تعبر عن تلك التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الحالية دون الإضرار بحقوق الأجيال اللاحقة.

تهدف التنمية المستدامة إلى ملامسة مجموعة من النقاط من بينها ما يلي:[14]

-اعتماد اقتصاد تنافسي وفعال يعتمد على المعلومات والتكنولوجيا المتطورة؛

-الحفاظ على معدل نمو صناعي عالي مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية؛

-التنمية الصناعية المستدامة وتحقيق سياحة مستدامة؛

-الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة؛

-الاستخدام الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية:

-تحسين ورفع مستوى المعيشة وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين؛

-التقليص من تبعية الدول النامية وضرورة تبني هذه الأخيرة برامج تنموية تقوم على الاعتماد على القدرات الذاتية وتامين الاكتفاء الذاتي.

6. أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة أربعة أبعاد رئيسية هي البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والثقافي، البعد البيئي إضافة إلى البعد السياسي، كما يلي:[15]

1.6 البعد الاقتصادي:

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة أساسا حول كيفية تحقيق نمو اقتصادي مستدام وذلك من خلال الرفع من كفاءة رأس المال وكفاءة عناصر الإنتاج، والعمل على تخفيض التكاليف والاستخدام الأمثل والعقلاني لمختلف الموارد من اجل تلبية وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لهم، وفي نفس الوقت مراعاة العدالة الاقتصادية من خلال الحد من التفاوت في توزيع المداخيل بين أفراد الجيل الحالي مع المحافظة على رصيد من الأصول الاقتصادية للأجيال المستقبلية لضمان استدامة التنمية؛

2.6 البعد الاجتماعي والثقافي:

يهدف هذا البعد لخدمة العنصر البشري والتحسين من مستوى معيشته باعتباره أساس التنمية، فهي تنمية بالإنسان ومن اجل الإنسان ويمكن تلخيص أهداف هذا البعد فيما يلي: الرفع من مستوى التعليم والصحة، توفير السكن اللائق، توفير مناصب شغل، التقليص من نسب الفقر، التوزيع العادل للدخل والثروة بين أفراد المجتمع، الاهتمام بالمرأة وإشراكها في عملية التنمية، حماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى احترام وحماية الخصوصيات والتنوع الثقافي؛

3.6 البعد البيئي:

يتمحور البعد البيئي حول الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل والرشيد لها، والتنبؤ بما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية وذلك بغرض الاحتياط والوقاية ويهتم البعد البيئي بالمحافظة

على المواد الأولية والطاقات غير المتجددة والرفع من الكفاءة الاستخدامية لها، المحافظة على الغابات والمساحات الخضراء، الحد من انبعاث الغازات السامة، حماية البحار والمحيطات والمياه العذبة من كل أشكال التلوث والمحافظة على التنوع الايكولوجي؛

6. 4 البعد السياسي:

ويعتبر من أهم الأبعاد، حيث لا يمكن للأبعاد السابقة أن تتجسد بدونه، فهو يوفر الإطار الذي تتجسد فيه مبادئ وقواعد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بطريقة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية والمحافظة على السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، فهذا البعد يساهم في تفعيل الاستدامة على كل الأبعاد السابقة. وهناك من يضيف البعد التكنولوجي والذي يتجسد باستخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف والتي تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطاقوية والطبيعية.

ثانيا: دور مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

نظرا لخطورة الفساد الاقتصادي على استدامة التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، فانه يتطلب وضع استراتيجية فعالة لمحاربته تتكامل فيها جميع الجهود والوسائل المختلفة لاكتشاف بؤر الفساد الاقتصادي والتقليل من فرص حدوثه ومعاقبة مرتكبيه.

1. استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي

إن محاربة الفساد تحتاج إلى تكافل الجهود وتجنيد كل الوسائل والإمكانيات المتاحة والقيام بإصلاحات عميقة للتخلص من هذه الظاهرة التي تعيق النمو والتنمية المستدامة، حيث يجب وضع إستراتيجية شاملة تقوم على مبادئ الحكم الراشد، ويتم ذلك من خلال ما يلي:[16]

-الإصلاح السياسي من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وتوفر الإرادة السياسية؛

-الإصلاح الاقتصادي والإصلاح في الميدان الاجتماعي؛

-منح الأولوية لإصلاح وتفعيل دور كل من البرلمان وتعزيز استقلالية ونزاهة الجهاز القضائي؛

-تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد؛

-إنشاء هيئات ومؤسسات مستقلة خاصة بمكافحة الفساد الاقتصادي؛

-توفير المعلومات وتفعيل دور الإعلام في مكافحة الفساد؛

-تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني؛

-تحسين مستوى الوعي العام بمخاطر الفساد ونشر ثقافة المشاركة في مكافحته.

-ترويج القيم الدينية والأخلاقية؛

-إشراك القطاع الخاص في مكافحة الفساد؛

-إقامة تعاون وشراكة مع الدول الرائدة في مجال مكافحة الفساد للاستفادة من خبراتها؛

2. دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في استدامة أبعاد التنمية

نظرا لكون الفساد الاقتصادي يعتبر أهم عائق أمام تحقيق مشاريع التنمية المستدامة، فان تبني استراتيجية متكاملة وواضحة المعالم مبنية على أسس ومبادئ الحكم الراشد سيكون لها دور كبير في مكافحته والحد من أثاره السلبية على مختلف جوانب التنمية المستدامة:[17]

1.2 التأثير على البعد الاجتماعي

تلعب استراتيجية مكافحة الفساد دورا كبيرا في تحسن المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الدخل والتكافؤ في الفرص والرفاهية الاجتماعية والتحسين من نوعية وجودة الخدمات الصحية المقدمة والتقليص من نسب الأمية والفقر، وتحسين وضعية قطاع السكن، وبالتالي تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛

2.2 التأثير على البعد الاقتصادي

إن تبني استراتيجية جيدة تسمح بمحاربة شتى أنواع الفساد يسمح بتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الاقتصادية والرفع من الكفاءة والفعالية الاقتصادية والعمل على تحقيق نمو مستدام عبر الرفع من معدل الاستثمار ودعم الإيرادات الحكومية وتوجيهها لمشاريع التنمية المستدامة وتحسين وضعية القطاع الضريبي؛

3.2 التأثير على البعد البيئي

ويتم تحقيق هذا المبدأ بمكافحة الفساد الاقتصادي من خلال الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية وخاصة الناضبة منها، ومنع الاستغلال غير القانوني لها والحد من تداول الرشاوى والعملات في هذا المجال، وذلك للمحافظة على حق الأجيال المستقبلية من هذه الموارد، كما تسمح بالحد من التلوث البيئي بمختلف أنواعه، وذلك من اجل الحفاظ على التنوع البيولوجي والتوازن الايكولوجي عبر حماية الغابات والمحافظة على الموارد المالية والنفطية؛

4.2 التأثير على البعد السياسي

تعتبر التنمية السياسية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة والشاملة، حيث يلعب النظام السياسي دورا استراتيجيا ومحوريا في تحقيقها، لكن انتشار الفساد على نطاق واسع يتسبب في إفشال جهوده في مجال تحقيق التنمية المستدامة، ومن هنا فان تبني استراتيجية لمكافحة الفساد فإنها تسمح بترسيخ مبادئ الديمقراطية الجيدة وحكم القانون وتعزيز آليات النزاهة والشفافية والقضاء على الاستبداد واحتكار السلطة وتحقيق الاستقرار السياسي من خلال فض النزاعات والصراعات الداخلية وكذا تحسين صورة وسمعة الدولة الخارجية ومنحها مكانة متميزة بين الأمم، والرفع من الكفاءة والقدرة على الاستغلال العقلاني والرشيد لموارد الدولة وتوجيهها لتمويل برامج مكافحة الفقر والأمراض المزمنة، بدلا من استيلاء المسؤولين عليها لحسابها الخاص والعمل على ضمان التوزيع العادل للدخل والخدمات العامة والتكافؤ في الفرص بين أفراد المجتمع وهذا ما يحفزهم على المشاركة في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة بمختلف أبعادها.

يتضح جليا أن إعداد وتطبيق استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها بشكل جيد ومستمر يساهم بشكل فعال في تحقيق نتائج جيدة للتنمية المستدامة بمختلف أبعادها واتجاهاتها.

خلاصة:

يخلف الفساد الاقتصادي آثار سلبية خطيرة على التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة ويرهن مصالح وحقوق الأجيال المستقبلية، حيث يؤدي إلى نقص الفعالية والكفاءة الاستخدامية للموارد الاقتصادية وعدم الاستغلال العقلاني والرشيد لها، وهذا ما يعرقل النمو الاقتصادي المستدام.

التوصيات

انطلاقا مما جاء في هذه الورقة البحثية، نستخلص عدد من التوصيات التي يمكن أن يسهم تطبيقها في تعزيز الشفافية والمساءلة والحد من الفساد الاقتصادي، من بينها ما يلي:

-ضرورة العمل على رفع مستوى كفاءة الأجهزة الرقابية والقضائية ومنحها صلاحيات كافية؛

-تحديث الأنظمة والتشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد الاقتصادي، وتنشيط إجراءات العمل؛

-وضع الخطط الاستراتيجية المناسبة لمكافحة مختلف أنواع الفساد؛

-ضرورة الرجوع إلى مبادئ الشريعة الإسلامية نظرا لما تزخر به من تشريعات قوية كفيلة بمعالجة الظاهرة والحد من أثارها السلبية؛

-الاهتمام أكثر بتوعية وتحسيس المواطنين بخطورة ظاهرة الفساد الاقتصادي وانعكاساتها السلبية على مختلف جوانب التنمية المستدامة؛

-العمل على نشر وترسيخ حكم راشد حقيقي والممارسة الديمقراطية الفعلية التي تسمح بإعطاء الفرصة اكبر للمشاركة الشعبية الواسعة في وضع البرامج والسياسات ومراقبة تنفيذها.

الاحالات والمراجع:

[1] عنتر بن مرزوق وعبدو مصطفى: معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الأسباب والجذور والحلول، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2008، ص 81.

[2] محمد جمال باروت: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، الطبعة الأولى، مركز الوحدة العربية، القاهرة، 2004، ص 18.

[3] عماد صلاح: الفساد والإصلاح، منشورات أنجاد كتاب العرب، دمشق، 2003، ص 32.

[4] عبد الله بن حاسن الجابري: الفساد الاقتصادي، أنواعه، أسبابه، أثاره وعلاجه، الملتقى الثالث للبحث العلمي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص 10.

[5] المرجع نفسه، ص 10.

[6] صبحي منصور: أخلاقيات الوظيفة العامة والفساد الإداري، ملتقى الاتجاهات المعاصرة لإدارة الوظيفة العامة وشؤون الموظفين، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص 194.

[7] المرجع نفسه، ص 195.

[8] احمد مرسول احمد: قضايا الفساد ومؤشراته المختلفة، مقال في مجلة النبأ، العدد 27، لبنان، 2003، ص 04.

[9] بلال خلف السكارنة: اخلاقيات العمل، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص 284.

[10] عبد الرحيم احمد بلال: من اداب المجتمع المدني ودورها في ترقية النزاهة والشفافية في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2007، ص 145.

[11] صباح حسن عبد الزبيدي: خطة مقترحة لتنمية مصادر الطاقة في البيئة العربية في ظل التنمية المستدامة، مقال في مجلة كلية التربية، المجلد 18، العدد الأول 2007، ص5، بتصرف.

[12] عدنان مناتي صالح: التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات، مقال في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، 2014، ص 114، بتصرف.

[13] ليلى قطاف وآخرون: اثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، يومي 19-20 نوفمبر 2012، ص 5.

[14] المرجع نفسه، ص 6.

[15] سارة بوسعيود: دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012-2013، ص 48-49، بتصرف.

[16] المرجع نفسه، ص 73-91، بتصرف.

[17] المرجع نفسه، ص 102-111، بتصرف.